

مائة عام على استشهاد "نسر الثورة" روزا لوكسمبورغ - الحلقة السادسة

الدكتور صالح ياسر

نقد نقادنا أو "تراكم رأس المال - النقد المضاد"

بداية، لا بد من الإشارة الى أن النظرية الإقتصادية التي طورتها روزا لوكسمبورغ، وصاغتها بوضوح أكبر في عملها الأهم "تراكم رأس المال"، إستقبلت بفتور واضح من طرف قيادة الإشتراكية الديمقراطية آنذاك. إذ أنه وقبل إندلاع الحرب العالمية الأولى ظهرت تقييمات إنتقادية، بل وحتى أطروحات علمية حول هذا العمل. "النقد المضاد" مثل، إذن، محاولة أخرى من طرف هذه الكاتبة للرد على هذه الهجمات. هكذا إذن حدث، مرة أخرى، صدام بسلاح النقد هو الصدام الرابع بشأن قضية التراكم.

ومن جهة أخرى، لا بد من التأكيد على أن "النقد المضاد" يمثل، إضافة لـ "تراكم رأس المال"، وهو في مضمونه الأساسي عبارة عن تعليق عليه. فبعد ظهور الكتاب تساقطت موجات النقد والتقييم مثل زخات مطر عاصف، وبالتالي فقد مثل هذا العمل رداً على تلك الإنتقادات. وبهدف مواجهة الهجمات المضادة، يلاحظ أن روزا لوكسمبورغ بدأت "النقد المضاد" بعرض دقيق، وبطريقة واضحة، للنموذج النظري الذي كان أساس النظرية التي تم تطويرها في "التراكم". وظلت تراودها أيضاً، في هذا العمل، الإجابة على السؤال المتعلق بمستهلكي ذلك الجزء من فائض القيمة المخصص للتراكم، وكذلك العديد من القضايا الأخرى من قبيل قضية النقود والدور الفعلي للمشتريين (المستهلكين) غير الرأسماليين.

استنادا الى المقدمة التي استهلكت بها روزا لوكسمبورغ "النقد المضاد"، بصيغتها الأكثر وضوحا وقوة، تبدو قضية التراكم على الشكل التالي¹:

1. يشكل الربح وتعظيمه المغزى والهدف النهائي بالنسبة للإنتاج الرأسمالي. وبالمقارنة مع التشكيلات الأخرى القائمة على الإستغلال، فإن القانون الأساسي لهذا الإنتاج ليس فقط إنتاج المنتج الإضافي بصيغته النقدية (أي الربح) بل وكذلك إنتاج هذا المنتج بكمية متصاعدة باستمرار. ولهذا السبب يضيف الرأسمالي جزءاً متزايداً من الربح الى الرأسمال (التراكم)، وبنتيجة ذلك يتنامى الإنتاج. وطبيعي أن هذه العملية مرتبطة بشرطين إجتماعيين موضوعيين أساسيين: الشرط الأول، يجب تواجد كمية كافية من موضوع الإستغلال: أي العمل الأجير (البروليتاري الأجير)، أما الشرط الثاني فيتمثل بإمكانية بيع الكمية المتنامية باستمرار من السلع بواسطة النقد. وطبيعي أنه ليس بإمكان الرأسمال، ولا يدخل في جوهر ميكانيزم الإنتاج الرأسمالي أمر توسيع التصريف ليتلائم وحاجات الإنتاج الرأسمالي. تتوضع هنا تبعية رأس المال للظروف الخارجية.

2. يمكن لنمط الإنتاج الرأسمالي أن يحقق هدفه الذاتي - الربح ونموه - فقط عندما يكون بإمكانه، مثل التشكيلات الأخرى، تأمين المهمة الموضوعية: تظمين الحاجات المادية للمجتمع. يعتمد التراكم الدائم لرأس المال، إذن، على التوسيع الدائم لتلك الحاجات كذلك. أول مجموعة (كتلة) كبيرة للسلع يجب أن تظمن تعويض وسائل الإنتاج المستهلكة في الفترة المنصرمة، من أجل أن

¹ أنظر: روزا لوكسمبورغ، النقد المضاد (في): روزا لوكسمبورغ، تراكم رأس المال، مصدر سابق، ص 597 - 671.

يكون ممكناً العمل اللاحق للمجتمع و**تجديد الإنتاج** بالمستويات السابقة أو تطويرها. **الكتلة الثانية** الكبيرة للسلع تشمل وسائل الإستهلاك للسكان. تحصل الطبقة العاملة على وسائل المعيشة الضرورية، في حين تحصل طبقة الرأسماليين على الوسائل الضرورية لمعيشتها وموضوعات التصريف.

3. يتخذ الإنتاج الرأسمالي مغزاه التاريخي الملائم فقط في تلك اللحظة التي يتخطى الربح سقف الحاجات الإجتماعية المشار إليها. إن فائض القيمة، إضافة الى دوره في تمكين الرأسماليين من اشباع حاجاتهم الاستهلاكية، فإنه لا بد أن يتضمن جزءاً مخصصاً للتراكم. هناك طائفة من السلع تتضمن ربها مخصصاً للرأسمالي، غير أن هذه المجموعة من السلع لن يستطع شرائها لا الرأسماليون ولا العمال ولا الفئات الإجتماعية الأخرى التي لا تمثل طبقة مستقلة من المستهلكين. يتعين، إذن، إيجاد مشتريين يحصلون على وسائل الشراء من الوسط ذاته، من الإنتاج السلعي الموجود خارج إطار الإنتاج الرأسمالي. وبدون هؤلاء لن يتمكن الرأسماليون من **تنفيذ (تحويله الى نقد)** ذلك الجزء من فائض القيمة المخصص للتراكم، والقيام بالتراكم الرأسمالي. وبحسب روزا لوكسمبورغ فإن الشرط الضروري لوجود وتطور الرأسمالية إنما يتجلى بأسواق التصريف الخارجية، غير الرأسمالية.

4. تطورت بين الإنتاج الرأسمالي ومحيطه غير الرأسمالي، منذ البداية، علاقات تبادل متميزة تتيح للرأسمالي تحقيق فائض القيمة بصيغة نقد، وتؤمن له كذلك تدفق المنتجات غير الرأسمالية الضرورية وكذا قوة عمل إضافية. تدمر الرأسمالية الإقتصاد الطبيعي المعرقل في هذا التبادل وذلك باستخدام وسائل الإرغام السياسي، ولكنها بعد ذلك تقوم بتدمير المنتجين السلعيين غير الرأسماليين. وتلعب القروض الدولية دوراً متميزاً في هذه السيورة، إذ أنها تفتح مناطق جديدة للتوسع ولتراكم رأس المال. وبواسطتها ينظم رأس المال إستغلال المنتجين غير الرأسماليين (وبالأخص الفلاحين) في البلدان الأجنبية. وبالضد من توافق مصالح الدول الرأسمالية في السوق العالمية، إندرجت في المقام الأول التناحرات والمنافسة، فيما بينها، في مسعاها من أجل السيطرة على الوسط غير الرأسمالي. يتم هنا التخلي عن فكرة التجارة الحرة ويحل محلها شعار تحقيق الهيمنة على المناطق غير الرأسمالية، وذلك عن طريق التوسع في بلدانها وفي بلدان ما وراء البحار. ويجب أن تؤدي العوائق الضريبية والعسكرة الى تحقيق هذا الهدف. ومن جهة أخرى رافقت العسكرة التراكم كذلك في مختلف المراحل المبكرة، غير أنه وفي المرحلة التي كتبت المؤلفه عملها الأهم "التراكم" لعبت العسكرة دور الوسيلة المقررة في الإستحواذ على المناطق غير الرأسمالية وإخضاعها لمنطق رأس المال وآلياته.

5. إن صراع البلدان الرأسمالية من أجل مناطق جديدة، بهدف توطين الرأسمال الأوربي، يشير الى أن الإمبريالية تمثل طريقة متميزة للتراكم. وبغض النظر عن الكيفية التي تحدد بها قواها الداخلية المحركة، فإن جوهرها يعتمد على بسط هيمنة (سيطرة) رأسمال البلدان الرأسمالية التقليدية على مناطق جديدة، وعلى المعركة السياسية والإقتصادية التنافسية بين هذه البلدان من أجل السيطرة على البقية الباقية من الوسط غير الرأسمالي العالمي. إن الرأسمالية وهي تراكم رأسمالها على حساب الفئات الإجتماعية غير الرأسمالية، تقوم بتقليص دور هذه الفئات بشكل تدريجي ومن ثم إقصائها، لكي يمكنها في الوقت نفسه من أن تحتل محلها. وكلما إزداد عدد البلدان الرأسمالية المندرجة في هذا السباق من أجل مناطق جديدة للتراكم (وتتضاءل المناطق غير الرأسمالية التي تصبح منتوجاً للتوسع العالمي لرأس المال)، كلما صار الصراع من أجل مناطق التراكم تلك (وأكثر من ذلك هيمنة رأس المال على الصعيد العالمي) أساساً لتحويل هذه المناطق الى حزام للكوارث الإقتصادية والسياسية - الأزمات العالمية، والحروب، والثورات.

6. سيكون تفسير الجذور الإقتصادية للإمبريالية غير ممكن إذا تم الارتكان الى المنطلقات التي صاغها (ماركس) في الكتاب الثاني من "الرأسمال". وفحوى تلك المنطلقات أن الإنتاج الرأسمالي يعد النمط الوحيد للإنتاج، وأن السكان يتألفون من رأسماليين وعمال فقط. وقد سمح التخلي، مؤقتاً، عن هذه المنطلقات الى ظهور الإمكانية لبحث التراكم في إطار الرأسمال

الإجمالي على أساس ملموس لتبادل المادة بين الرأسمال ومحيطه. وبنتيجة استخدام هذه المنهجية أثر تفسير عملية التراكم على المنطلقات النظرية لعلم ماركس، وهي متطابقة مع بقية أجزاء عمله الإقتصادي.

إن الملاحظات السابقة **مستخلصة**، كما اشرنا اعلاه، من مقدمة "**النقد المضاد**". أما الجزء المتبقي من هذا العمل فيمثل السجال الذي خاضته روزا لوكسمبورغ مع منتقدي عملها الأهم "**تراكم رأس المال**". ومن المفيد **التذكير هنا** بأنها وفي إطار مساجلاتها العديدة وردوها بشأن اتهامات محددة، استطاعت أن **تعدل وتدقق وتطور** تناولها للعديد من القضايا. ولهذا يبدو مفيداً **التوقف** عند البعض منها، والإطلاع عن كُتب حول إجاباتها بصدها.

قضية المخططات الماركسية مرة أخرى

يبدو أنه ليس هناك من ضرورة لتكرار تلك الموضوعات التي أثارها الكاتبة، والتي اشرنا إليها سابقاً، وكانت تمثل **تطوراً** وتعليلاً لتلك الموضوعات السابقة التي طُرحت في "**تراكم رأس المال**". ولكن من المفيد هنا الحديث فقط عن تلك المشكلات (**القضايا**) التي أضانتها بطريقة جديدة، أو تكمل الحجج المطروحة في " التراكم " .

قبل كل شيء، تناول نفاذ "**تراكم رأس المال**" - خصوصاً من الإشتراكية الديمقراطية - قضية القيمة العلمية للمخططات المصاغة من طرف ماركس. فقد دافع هؤلاء عن مشروعية تلك المخططات، وصاغوا نماذج جديدة، أكثر تعقيداً من الناحية الرياضية. وفي "**النقد المضاد**"، قررت الكاتبة **التخلي** عن النماذج الرياضية وعرضت قضية التحقيق بدونها². ودون الدخول في تفاصيل كثيرة، يمكن القول أن روزا لوكسمبورغ اعتقدت بأن حل اشكالياتها يكمن في **الوسط غير الرأسمالي** داخل البلدان الرأسمالية وداخل البلدان المتخلفة. وقد فعلت ذلك **منطلقة** من ضرورة الإنتباه الى الأهمية الكبيرة للسياسة الكولونيالية، رغم أنها لم تقف جيداً وتيرة السيرورة الرأسمالية لتطور بلدان " العالم الثالث " والتي حولت كل العالم الى " رأسمالية صافية " ، حيث كل البشرية ستتألف فقط من رأسماليين وعمال أجراء، وحيث بنتيجة ذلك فإن **التوسع** اللاحق للإنتاج، وبالتالي التراكم، لا يغدو ممكناً .

لقد كانت روزا لوكسمبورغ على وعي بحقيقة أن **الإرتقاء** المشار اليه يقود الى أن يتجه التطور باتجاه **إنهيار krach** حتمي للرأسمالية - حيث لا تتفق معه - ولهذا **تضيف** فوراً قائلة " من جهة ثانية فإنه بمقدار ما يأخذ هذا النزوع نحو الرسمة طريقه، تحتدم، في الوقت نفسه، **التناقضات الطبقية والفوضى الاقتصادية والسياسية الدولية**، وسيدوم ذلك طويلاً قبل تحديد الهيمنة المطلقة، والتي لا تتجزأ، للإنتاج الرأسمالي كنتيجة (عاقبة نهائية) للتطور الإقتصادي الأمر الذي يستحث نشوء (إنبثاق) البروليتاريا العالمية ضد الهيمنة الرأسمالية " ³. هكذا إذن لا يحدث **إنهيار** ألي للرأسمالية، بل **تنبثق** البروليتاريا من أجل الكفاح الثوري ضد البرجوازية قبل فترة طويلة تسبق ظهور " الرأسمالية الصافية " على الصعيد العالمي. **تنبثق**، إذن، البروليتاريا نتيجة إحتدام التناقض الداخلي بين الرأسمال والعمل، وبنتيجة إحتدام **التناقضات** الرأسمالية الداخلية، تلك المؤدية الى الكارثة **Katastrof**، أي الى الحروب العالمية.

إن قراءة **متمعنة** للعديد من أعمال لوكسمبورغ تتيح **الإستنتاج** بأنها لم تتصور يوماً إنهيار الرأسمالية بدون معارك طبقية حادة، وبدون ظهور البروليتاريا الثورية. ونستطيع القول بأن أطروحة الإنهيار الألي

² أنظر: روزا لوكسمبورغ، **النقد المضاد**، مصدر سابق، ص 596 - 597.

³ أنظر: روزا لوكسمبورغ، **النقد المضاد**، ...، مصدر سابق، ص 614 - 615.

للرأسمالية يمكن تخمينها من خلال تأويل أعمالها، ولكن لا يمكن العثور على عبارات مكتوبة بهذا الصدد يمكن إقتباسها.

وفي سجالها مع نظريات تيار الوسط (مع باور O.Baur بل وكذلك وبالمناسبة مع كاوتسكي وهيلفردنغ) وكذلك مع الإنتقادات الصادرة من أوساط اليمين مثل (Eckstein) واليسار (Panneoek)، الذي سبق صياغة نظريتها بوقت قصير نسبياً، أكدت روزا لوكسمبورغ على أن قضية التراكم هي بحد ذاتها "قضية ذات طبيعة إقتصادية وإجتماعية، وليس لها أي شئ مشترك مع الصياغات الرياضية، بل يمكن القول بإمكانية عرض هذه القضية بدون هذه النماذج أصلاً. وإذا كان ماركس في عمله الأهم رأس المال المكرس لإعادة انتاج رأس المال الإجتماعي قد صاغ النماذج الرياضية، مثلما صاغ ذلك قبل مئة عام كيناي، فإنه كان يهدف الى عرض إشكاليته بمزيد من الوضوح والبساطة..... إن تحليلاتي حول التراكم قد إستندت الى مساهمة ماركس بشكل إنتقادي وفي الوقت نفسه كنت مضطرة للتوقف عند هذه النماذج " 4 .

لهذا يبدو من الضروري التعرف على " النقد المضاد " ذلك لأن المؤلفه تعرض هنا، بطريقة واضحة، " النموذج النظري - الإقتصادي " المتميز والذي كان يمثل النظرية التي تم تطويرها في " التراكم ". ولاحقاً، وفي ضوء هذا، يصبح مفهوماً السؤال المطروح، مرات عديدة، من طرف روزا لوكسمبورغ حول مستهلكي ذلك الجزء من فائض القيمة المخصص للتراكم، وكذلك العديد من مبرراتها/حججها (على سبيل المثال في قضية النقد، وكذلك الدور الحقيقي للمستهلكين/المشترين غير الرأسماليين). هناك من الإقتصادييين الماركسيين ممن يرفض استخدام مفهوم " النموذج الإقتصادي " في حالة نظرية روزا لوكسمبورغ، في حين هناك من يعتقد بإمكانية استخدام هذا المفهوم. طبعاً من المفيد التأكيد على أنها لم تستعمل في أعمالها هذا المفهوم 5 .

قضية المخططات الماركسية لإعادة الإنتاج

بعد إستعراض التفسيرات المتنوعة للمخططات الماركسية لإعادة الإنتاج الموسع الرأسمالي تطرح روزا لوكسمبورغ العديد من الأسئلة بصدد هذه القضية، ومن بينها: هل واجهت ماركس مشكلة تراكم؟ هل أن المخططات الماركسية تمثل حقائق مطلقة، دوغماتيات لا تخطئ، أم هي مرنة ولا تحتوي على تناقضات؟ وبالنتيجة ماذا تعني؟. هكذا، إذن، أشارت روزا لوكسمبورغ الى أن ماركس درس الميكانيزم الداخلي للتراكم الرأسمالي وشخص قوانينه الإقتصادية المحددة، والتي تستند عليها هذه العملية. وترى لوكسمبورغ ان ماركس فهم العملية المذكورة كما يلي: لكي يحدث تراكم رأس المال الإجمالي، فإنه لا بد من نشوء علاقات مادية محددة بين القطاعين الكبيرين للإنتاج الإجتماعي، عندها فقط يمكن حدوث توسيع للإنتاج، هذا إذا اشتغل القطاع الكبير الأول دائماً لتطمين احتياجات تطور القطاع الثاني. ومن أجل أن يعرض هذه الفكرة بوضوح، لجأ ماركس الى لغة الأرقام، وبمساعدها بين بأنه ومن أجل أن يصبح التراكم ممكناً فإنه لا بد أن تنشأ علاقة كمية محددة بين مختلف كميات المخطط. هنا ثمة سؤال محدد يطرح نفسه وهو: هل أن قوانين التراكم المصاغة من طرف ماركس مشروعة؟ تؤكد روزا لوكسمبورغ إن ما يؤيد ذلك هو فقط تحليلها الإقتصادي، وإجراء مقارنة بين هذه القوانين وتلك التي صاغها ماركس.

من الطبيعي، ولأهداف بحثية محددة، من المقبول تجاوز بعض الشروط الواقعية المحددة للحياة الإقتصادية. ولكن إذا كان الأمر يتعلق بتراكم رأس المال، فإن ماركس يصوغ معادلاته الرياضية استناداً الى إفتراضات تجعل من تلك الصياغات (المعادلات) مجرد تجريدات نظرية. تعتقد لوكسمبورغ إن

⁴ المصدر السابق، ص 596-597.

⁵ قارن : ليشيك نوفاك، الموديل الإقتصادي، مطبعة الدولة العلمية، وارشو 1972 (باللغة البولندية).

فرضية ماركس القائلة بأنه ورغم النمو الدائم لرأس المال فإن تركيبه العضوي ومعدل فائض القيمة يبقيان بدون تغيير، تبسط الدعوات بشأن مجرى التراكم في "المخططات". إن أخذ التقدم التقني فقط بنظر الاعتبار سيثير صعوبات أمام التراكم لا يمكن حلها. يفترض ماركس بأن المجتمع الرأسمالي يتألف من رأسماليين وعمال فقط، و "المخططات" تستهدف تناول ذلك بدقة، بمثابة قانون إقتصادي، وبذلك الطريقة التي تتيح فيها الطبقتين، ومن خلال إستهلاكهما، تحقيق التراكم سنوياً. وعلى أية حال، فإنه في إطار فرضية كهذه تبدو هذه المهمة مستحيلة. يعتبر بعض "العارفين" بفكر ماركس أن "المخططات" هي بمثابة حجة تتيح التراكم في هذه الظروف. غير أن هذا يمثل فكرة خاطئة تماماً. والمقصود هو هل أن الرأسماليين، الذين هم، ولأمر مفهوم، يراكمون دائماً، يمكنهم تحقيق هذا المسعى/الهدف، وهل سيجدون سوقاً متسقة على الدوام لتصريف الإنتاج المتزايد؟، وإذا كان الأمر كذلك فأين سيجدون ذلك السوق؟. لا يمكن لأية إجراءات رياضية، بإستخدام أرقام إفتراضية على الورق، أن تجيب على هذا السؤال. حتى ماركس ذاته لم يتصور إعتبار معادلاته الرياضية بمثابة قرينة على أن التراكم ممكن حقاً في مجتمع يتألف من رأسماليين وعمال فقط.⁶

فرضية "الرأسمالية الصافية" وقيمتها المعرفية

كفرضية لتحليله، اعتمد (ماركس)، كما جرت الإشارة الى ذلك سابقاً، منذ البداية، مجتمعاً رأسمالياً صافياً (أي يتكون من طبقتين فقط: رأسماليين وعمال). غير أنه كانت لهذه الفرضية، بحسب مؤلفة "التراكم"،⁷ التبعات التالية:

1. إذا كان الإنتاج والسوق متمثلين، فإن الأزمات - كظاهرة دورية - تصبح غير مفهومة. وفي كل مرة يصبح التناول المميز لهذه الظاهرة الناجمة عن نزعات رأس المال بمثابة أمر مضحك!
2. إذا أمكن للإنتاج أن يستمر بالنمو بدون عوائق، حتى عندما تتم السيطرة على كل العالم من طرف الرأسمال، وأن البشرية ستتألف من رأسماليين وعمال فقط، وإذا لا توجد أية حدود للتطور الإقتصادي للرأسمالية، فإن ذلك سيعني في الوقت نفسه إنهيار واحد من الدعائم الماركسية المميزة للإشتراكية.
3. إذا توسع الإنتاج الرأسمالي بمقدار كل فائض القيمة المتراكمة، فإنه سيصير لغزاً لظاهرة أخرى للتطور المتنامي لأسواق التصريف البعيدة ولتصدير رأس المال، أي الظاهرتين الأكثر تميزاً للرأسمالية المعاصرة، الحركة التاريخية لرأس المال، وإرتباطاً به الإمبريالية المعاصرة. يقوم جوهر الإمبريالية هنا، في الواقع، على بسط هيمنة البلدان الرأسمالية على المناطق الجديدة، ويقوم كذلك على الصراع السياسي والاقتصادي التنافسي للهيمنة، ومن أجل السيطرة على هذه المناطق. غير أن ماركس يفترض، في الجزء || من رأس المال، بأن كل العالم يمثل "دولة واحدة" فقط، دولة رأسمالية. إن تراكم رأس المال، كعملية تاريخية، يفتح الطريق لنفسه منذ البداية وسط التشكيلات ما قبل الرأسمالية، في صراعه الذي لا يكمل مع هذه التشكيلات، وفي تأثير متبادل لا يفصل. كيف يمكن، إذن، تناول هذه السيرورة والقوانين الداخلية الناظمة لها بشكل سليم وذلك ضمن تخيل نظري، يعتبر كل هذا الوسط وكل هذا الصراع والتأثير المتبادل وكأنها غير موجودة.⁸

هناك بديلان، تؤكد روزا لوكسمبورغ: أما أن يكون الإنتاج وسوق التصريف متمثلين، عندها فإن النظرية الماركسية للأزمات، والتعليل الماركسي للاشتراكية وتعريف الإمبريالية من وجهة نظر المادية التاريخية، ستكون غير ذات قيمة. أو أن رأس المال يمكن أن يتراكم عندما يوجد في المجتمع أولئك

⁶ لمزيد من التفاصيل قارن: روزا لوكسمبورغ، تراكم رأس المال، مصدر سبق ذكره، ص 594، 623 - 624، 664، 644، 622، 728.

⁷ قارن: المصدر السابق، ص 617.

⁸ المصدر السابق، ص 633 - 634.

المستهلكون، الذين لا ينتمون لا الى الرأسماليين ولا الى العمال الأجراء، وهنا يشكل التصريف المتزايد في أوساط الفئات غير الرأسمالية في البلدان الرأسمالية **المعلم الضروري لتراكم رأس المال**. عندها سنواجه **المشكلة التالية** : أما أن **ترفض** الإمبريالية كضرورة تاريخية، أو أن يتم **التخلي** عن فرضيات ماركس، وبحث عملية التراكم في الظروف التاريخية الملموسة، كتطور رأسمالي موجود فعلاً، ويتم في إطار علاقات دائمة ومتبادلة مع الوسط غير الرأسمالي.

الإنتاج من أجل الإنتاج

بحسب روزا لوكسمبورغ، لا يعني تراكم رأس المال إنتاج سلع بكميات كبيرة، بل مبادلة تلك السلع برأسمال نقدي وبوتيرة متصاعدة. ولكي يمكن إنتاج فائض القيمة المتراكمة (المتجسدة) في السلع، وإستخدامها لتوسيع الإنتاج، فإن ذلك يتطلب وبشكل دوري ودائب إحداث قفزة مميزة في الإنتاج السلعي يسميها ماركس salto mortale: البيع نقداً (عن طريق النقد). وتعد مراكمة الربح كرأسمال نقدي بمثابة خاصية جوهرية ومتميزة للإنتاج الرأسمالي، ويتعلق الأمر بكل رأسمالي من جهة، ويخدم طبقة الرأسماليين من جهة أخرى. وفي الواقع فإن ماركس وعند بحثه تراكم الرأسمال الإجمالي حدد قائلاً : " إن انبثاق رأسمال نقدي جديد، والذي يرافق التراكم الفعلي في الإنتاج الرأسمالي هو الشرط لهذا التراكم " ⁹. وخلال أبحاثه يعود ماركس من جديد الى التساؤل: بأي طريقة يمكن مراكمة الرأسمال النقدي من طرف طبقة الرأسماليين ؟

يحقق الرأسمال الإجتماعي الإجمالي دائماً، وبصيغته النقدية، الربح الإجمالي والذي يجب أن يتنامى باستمرار من أجل التراكم الإجمالي. هكذا إذن فإن هذا المقدار يجب أن يتنامى باستمرار، بالرغم من أن أجزاءه المكونة تنتقل من جيب لأخر. ظاهرياً، يبدو أن الصعوبات ناجمة عن الحصول على النقد، والذي على ما يبدو هو فقط ظاهرة تقنية لتوزيع النقد. في الواقع، لا يمكن للإنتاج أن يتوسع، حيث أنه من وجهة النظر الرأسمالية، ومنذ الخطوة الأولى، يكون الشرط الضروري هنا هو التحقيق العام (الإجمالي) للربح، أي تحوله الى نقد. إن الإنتاج بكميات متساوية، وتناميته من أجل الإنتاج ذاته فقط، هو مجرد وهم من وجهة النظر هذه، ذلك لأنه في إطار إنتاج من هذا النوع لن يتمكن الرأسماليون - كطبقة - من تحقيق الربح وبالتالي مراكمته ¹⁰.

التبادل - الشرط لتحول/إنتقال الفائض

بحسب روزا لوكسمبورغ، يعد (كارل ماركس) المفكر الأول في تاريخ الإقتصاد السياسي الذي حدد وعرض، في مخططاته لإعادة الإنتاج، قطاعين مختلفين للإنتاج الإجتماعي. ويعد هذا فكرة جوهرية بفضلها حازت إشكالية الإنتاج الإجتماعي على قاعدة جديدة، وأتاحت فيما بعد تحليلها الدقيق. غير أنه، لاحقاً، كان **المعلم الأساسي للتمييز** الذي أجراه ماركس يتمثل في أنه تنشأ بين القطاعين علاقات تبادل، تمثل الشكل السلعي للإقتصاد الرأسمالي أو المنتج للسلع. وإضافة لذلك فإن (ماركس) أكد، وهو يصوغ مخططاته، على شرطه الأساسي. تشير روزا لوكسمبورغ على أن نقل " تحويل " فائض القيمة المتراكمة من قطاع للإنتاج الى قطاع آخر يمكن أن يحدث فقط على هيئة رأسمال نقدي. هكذا إذن فإنه عندما لا يحدث التبادل لا يحدث في الوقت نفسه **إنتقال** للقيمة، ذلك لأن السلع لن تجد تصريفاً لها بدون التبادل مع قطاع اخر للإنتاج.

⁹ أنظر: كارل ماركس، *الرأسمال*، الكتاب 2 ، مصدر سابق، ص 629.

¹⁰ قارن : روزا لوكسمبورغ، *تراكم رأس المال*، مصدر سابق، ص 629 - 631.

الرأسمالية الصافية (النقية) كمحدد للتراكم

تؤكد روزا لوكسمبورغ أن لا يوجد في الماضي ولا في الحاضر، بلد أو مجتمع تتأمن فيه **الفرضيات المطروحة** في الكتاب || من "**الرأسمال**". ورغم ذلك فإن **الفرضية الماركسية** (أي **الرأسمالية الصافية**) لا تمثل إرثاً فنطازياً للمجتمع الرأسمالي في جزيرة روبنسن كروزو، بل هي عبارة عن خيال علمي. فماركس، هنا، على وعي تام بالتطور الفعلي للرأسمالية، إذ أنه **يفترض** أن السيطرة العامة والمطلقة للرأسمالية على عموم العالم، وهذا **التشكل النهائي** للسوق العالمية والإقتصاد العالمي، والذي **يهدف** إليه حقاً الرأسمالي وعموم التطور الإقتصادي والسياسي المعاصر، كل هذا قد تم تحقيقه. ومن وجهة النظر العلمية فإن مثل هذا المنهج مقبول عند تحليل حالات (أوضاع) محددة، على سبيل المثال عند تحليل تراكم الرأسمال الفردي، غير أن هذا المنهج تواجهه مشكلات عند بحث (دراسة) تراكم رأس المال الإجتماعي الإجمالي¹¹.

إن القضية المعروضة وغير المحلولة في الجزء || من "**الرأسمال**" – والقائمة على **قناعة** بأن التراكم يحدث في ظروف الهيمنة المطلقة للرأسمالية – تعتبر مشكلة غير قابلة للحل. وهذا هو المقصود، حيث يبدو التراكم غير ممكن، في مثل هذه الظروف. يكفي فقط رؤية التناقض النظري العصي على الحل وترجمته الى لغة الديالكتيك التاريخي، الذي يلائم علم وطريقة تفكير (ماركس)، لكي **تتحول** العقبة الى **إنعكاس** حي لطريقة حياة رأس المال، إنتعاشه (صعوده) ونهايته.

إن **هيمنة الإنتاج الرأسمالي** على عموم العالم يمثل **النزوع العام والمحصلة النهائية** لهذه السيرورة. وفي اللحظة التي يتم فيها تحقيق هذا الهدف تستمد المخططات الماركسية قوتها، فالتراكم، أي التوسع اللاحق لرأس المال، يصبح ممكناً، والرأسمالية لا يمكن أن تنتشط كرافعة (قاطرة) تاريخية لتطور القوى المنتجة، أي أنها تحقق حدّها الإقتصادي الموضوعي. إن **تناقض** المخططات الماركسية للتراكم هو، بحسب التناول الجدلي، **تناقض** بين **تطلع** الرأسمال الى توسع لا محدود وبين الحد (الحاجز) الذي يعترض رأس المال ذاته من خلال **سحق** (تدمير) مختلف أشكال الإنتاج الأخرى، وهو كذلك **تناقض** بين **القوى المنتجة الهائلة**، التي يحفزها رأس المال على الحياة في عملية التراكم على صعيد عالمي، وبين **القاعدة الضيقة** التي يحددها لنفسه من خلال عملية التراكم. إن **المخطط الماركسي للتراكم**، إذا ما فهم بشكل صحيح في الواقع، يبدو أنه غير محلول، مما يتيح **إستخلاص** إستنتاج اقتصادي بالإنهيار الحتمي للرأسمالية **بنتيجة** عملية التوسع الإمبريالي، التي تتمثل مهمتها بالهيمنة المطلقة لرأس المال غير القابلة للتقاسم.

هل يمكن لهذه اللحظة أن تحل في وقت ما؟ **تتسائل** روزا لوكسمبورغ. نراها **تجيب** هنا قائلة بأن ذلك هو عبارة عن **خيال نظري** فقط، ذلك لأن **التراكم** هو ليس عملية إقتصادية صرفة فقط بل وكذلك سياسية. وهنا، كما هو الأمر في التاريخ، **تؤدي** النظرية مهمتها تماماً وذلك عندما تعرض نزعات التطور، والنقطة المنطقية النهائية التي يهدف إليها موضوعياً هذا التطور. غير أن هذه النقطة يمكن أن تتحقق، على ما يبدو، في لعبة عمياء للقوى، باعتقاد روزا لوكسمبورغ¹².

الإمبريالية والحركة العمالية

تؤكد مؤلفة "**التراكم**" بأن الإمبريالية المعاصرة ليست **الخطوة الأولى** في توسع الرأسمالية، بل هي **آخر حقبة** للعملية التاريخية لتوسعها. إنها حقبة الاحتدام المتزايد للمنافسة العالمية للبلدان الرأسمالية. إن **الخاصية المميزة للإمبريالية**، كمرحلة نهائية للصراع التنافسي بين رؤوس الأموال من أجل إنتزاع السيطرة على العالم وإعادة توزيعه بين الضواري الاستعمارية، هي ليس فقط **طاقة** خاصة متميزة وكونية

¹¹ انظر: روزا لوكسمبورغ، **تراكم رأس المال**، مصدر سابق، ص 717 – 718.

¹² المصدر السابق، ص 727 – 729.

للتوسع، بل إنها تمثل أيضا حقبة قوامها أن هذا الصراع المحتدم من أجل التوسع يطرح من جديد العودة من المناطق التي تمثل موضوع هذا التوسع الى البلدان الأم لرأس المال. وفي نفس الوقت تجلب الإمبريالية، كصيغة لتوطين رأس المال، الكوارث في أطراف التطور الرأسمالي مع العودة الى نقطة إنطلاقه.

وبحسب روزا لوكسمبورغ، فإن توسع رأس المال الذي تقاطع مع وجود وثقافة الشعوب غير الرأسمالية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية خلال أكثر من أربعة قرون على هيئة كوارث ومجاعات عامة (جماهيرية)، يقود التطور الرأسمالي لشعوب أوروبا ذاتها اليوم الى أفق محدود يمكن أن تكون نتيجته النهائية واحدة من خيارين إثنين هما: أما دمار الحضارة أو الإنتقال الى أسلوب الإنتاج الإشتراكي. وفي إطار فهم كهذا للقضية المطروحة فإن سلوك (موقف) البروليتاريا تجاه الإمبريالية يتخذ طابع معركة حاسمة من أجل الإطاحة بهيمنة رأس المال.

يحدد البديل التاريخي أعلاه التكتيك الملائم للحركة العمالية. غير أن الوضع يبدو مختلفاً حسب فهم " الماركسية الرسمية ". إن الثقة بإمكانية التراكم في " المجتمع الرأسمالي المعزول " ، والثقة بأن " الرأسمالية ممكنة وبدون التوسع " ، إنما تمثل صيغة Formula لنزوع سياسي مختلف تماماً، تؤكد روزا لوكسمبورغ¹³.

توجان - بارانوفسكي و كاوتسكي

إن كل ما يطرحه نقادي اليوم ضدي - تؤكد مؤلفة " التراكم " - كان قد قيل، كلمة بكلمة، من طرف (توجان- بارانوفسكي)، وذلك في عام 1901. ومن المعلوم ان أطروحات هذا الكاتب تعرضت الى نقد من طرف (كارل كاوتسكي)، الذي عارض نظرية بارانوفسكي بنظرية الأزمات التي كانت تحضى باعتراف " الماركسين الأرثوذكس ". لقد بين (بارانوفسكي) بأنه إذا ما كانت هذه المخططات مصاغة بشكل صحيح، فإنها (أي المخططات) تكشف بأن " فائض الإستهلاك " يمثل سبباً للأزمات. وبحسب (كاوتسكي) فإن فكرة (توجان - بارانوفسكي) لا تتناقض فقط مع النظرية الماركسية للأزمات، بل أنها إضافة لذلك تسببت بسوء فهم، على سبيل المثال بشأن ركود الصناعة الإنكليزية وكذلك تصدير رأس المال الى البلدان غير الرأسمالية.

تشير لوكسمبورغ بأن هناك " شئ واحد صحيح هو أن كاوتسكي، كان قد دحض في عام 1902 بالتحديد، تأكيدات توجان - بارانوفسكي هذه، التي يطرحها (العارفون) الان ضد تفسيري للتراكم " ¹⁴.

لقد طرحت العديد من الإتهامات، ومن جهات عدة، ضد نظرية روزا لوكسمبورغ. وقد تبين أنها جديرة بإستخلاص ثلاثة إستنتاجات أساسية عامة هي :

1. إن هذه النظرية تتضمن العديد من الأخطاء المنطقية.
2. إنها نظرية غير متناسقة داخليا، كما أن فكرتها الرئيسية خاطئة.
3. إنها نظرية لا ماركسية.

من الطبيعي الإشارة الى أن أنه لا يوجد أساس بعد لكي يمكن للمرء أن يتخذ موقفاً محدداً بصدد القضية الثانية، في حين مازال كذلك من الصعب الحديث عن القضية المطروحة في (3)، وما عدا ذلك يمكن الحديث عن الإتهام المطروح في (1). فمن المعلوم أن هذا الإتهام تمت صياغته في منتصف العشرينات من طرف ألمع ناقد شيوعي لنظرية روزا لوكسمبورغ، وهو (نيقولاي بوخارين). غير أن تلك " الأخطاء المنطقية " كانت كافية لكي يشن الآخرون هجماتهم على لوكسمبورغ.

¹³ قارن : روزا لوكسمبورغ، النقد المضاد، مصدر سابق، ص 729 - 731.

¹⁴ المصدر السابق، ص 639.

تأويل Interpretation النظرية

كما هو معروف فإن (تاديوش كوفاليك)، مؤلف الدراسة الواسعة حول " تراكم رأس المال "، قد توصل إلى إستنتاج قوامه أن " من غير الممكن وجود تأويل (تفسير) وحيد لهذا العمل " ¹⁵. لقد كان على قناعة بأن الأمر عكس ذلك تماماً: إن نظرية روزا لوكسمبورغ، إذا ما قرأت بشكل صحيح، تمتاز بالوضوح، وأنها تتحدث عن نفسها. إنه لصحيح أنها فسرت بصيغ مختلفة، وهذا ناجم عن أن تناولها أما أن يكون قد تم بود أو بكرهية **Antypatia**. وإذا قبلنا بحقيقة أن نظرية روزا لوكسمبورغ تفسر نفسها بنفسها، فهل هناك من ضرورة لإيجاد تفسير لها؟ ثم أي القضايا يجب أن تكون معروضة؟

في البداية لم يعار اهتمام كبير إلى النظرية الماركسية لإعادة إنتاج رأس المال الإجمالي، ذلك لأنها لم تكن ضرورية في كل هذه البنية النظرية. غير أن " الأورثودوكسيين " إهتموا بها لاحقاً بنتيجة تدخل (توجان بارانوفسكي). وفي نقده لمفهوم (بارانوفسكي)، برهن (كاوتسكي) على أن "المخططات" إذا ما عولجت بشكل صحيح فإنها ستكشف عن أن " فيض الإنتاج " يعد سبباً للأزمات.

ولاحقاً فإن (هيلفريدنغ)، في عمله الهام " رأس المال المالي "، الذي جرت الإشارة إليه في مكان آخر من هذا العمل، وعند ثنائه على مخططات إعادة الإنتاج الماركسية بإعتبارها عملاً عبقرياً، فكر كذلك في مقارنة تلك المخططات بنظرية الأزمات. وفي هذا الصدد أشار إلى أن المخططات، كتحصيل حاصل، تبين " أن فائض إستهلاك الجماهير يجب أن يكون سبب الأزمة، وإنه من الممكن وجود فيض إنتاج للسلع. وقد يبدو، في ضوء المخططات هذه، أن توسيع الإنتاج ممكن في إطار قوى الإنتاج الفعلية " ¹⁶. وكما معروف، كان (هيلفريدنغ) يعتقد بأن التطور الاقتصادي الرأسمالي ليس له حدود اقتصادية متميزة (مرتبطة بالسوق أو مع صعوبات التصريف). وقد تناول الماركسيون الروس هذه النقطة بطريقة حاسمة وأحادية الجانب تماماً، عارضين إياها كما يلي: بالرغم من أن الأزمات إستطاعت أن تحل، في كل مرة، إنعدام التناسبات المتنامية عبر الزمن، فإن التطور الأسرع للقطاع | (المنتج لوسائل الإنتاج) قد حلّ التناقض بين الإنتاج الرأسمالي والإستهلاك، وبهذه الطريقة تمكن الإقتصاد الرأسمالي من أن يتطور حتى الحد السياسي للنظام.

وبمقابل ذلك فهتمت مؤلفة " التراكم " الأمور في البداية فهما " أرثودوكسياً "، ولهذا فإنها لم تر أن هناك ضرورة لإستكمال " البناء المدهش للنظرية الماركسية "، غير أنها ركزت إهتمامها على السوق. هنا أشارت لوكسمبورغ إلى أن الرأسمالية، وعن طريق **الجمعة Socialization** المتواصلة للعملية الإنتاجية، أعدت الأسس المادية للإشتراكية، غير أن **الصعوبات** المتنامية والكوارث الاقتصادية هي التي مكنت فقط من أن تخلق الشروط الذاتية الضرورية: **الجيش الضخم والحاسم للثورة البروليتارية، والكوارث الاقتصادية** تلك التي إتخذت حينذاك صيغة أزمات فيض إنتاج، والتي يكمن سببها المباشر، بدون شك، في التناقض بين الإنتاج الرأسمالي والإستهلاك، بين الإنتاج والسوق. وكان السوق - حسب لوكسمبورغ - المفتاح لعموم تطور الإقتصاد الرأسمالي، الإقتصاد الموجه فقط إلى السوق المحلية، هذا الإقتصاد الذي أمكنه أن يتطور فقط عبر صعوباته المتنامية. وبسبب إمتلاكه لسوق إضافي خارجي فقد تطور هذا الإقتصاد وبسرعة عاصفة، وبقفزات.

وفي السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر تعرضت الأزمات، جزئياً، بحسب وجهة نظر " الأورثودوكسيين "، إلى ضعف ملحوظ، ولكن في الوقت نفسه ظهرت، في البلدان الرأسمالية المتطورة،

¹⁵ تاديوش كوفاليك، روزا لوكسمبورغ، نظرية التراكم والاميرالية. فروتسواف 1971 (باللغة البولندية).

¹⁶ قارن: هيلفريدنغ، رأس المال المالي، مصدر سابق، ص 520-521.

منظومة جديدة من الخصائص الجوهرية المميزة لهذا التطور. وقد تصادمت البلدان الرأسمالية الرئيسية مع بعضها البعض أثناء توسعها الإقتصادي، حيث تنامت التوترات فيما بينها، وإتجه العالم وبوضوح نحو كارثة سياسية. وإذا كان التناقض بين الإنتاج الرأسمالي وسوق التصريف قد حدّد حقاً خاصية تطور الاقتصاد الرأسمالي، فإن منظومة جديدة من خصائص الرأسمالية قد بدأت بالتبلور بطريقة ترتبط بديناميكية هذا التناقض. غير أن **نظرية الأزمات** التي تسمى **مظهر** هذا التناقض (حتى مظهره الأساسي) لم تكن صالحة لتفسير هذه القضية. ولهذا كانت هناك **ضرورة** لنظرية تتناول، وبوضوح أكبر، هذا التناقض ودوره في عموم السيرورة التاريخية لتطور الرأسمالية والإنهيار الحتمي، بحسب الماركسية، لهذا النظام.

يتضمن "**الرأسمال**" كل العناصر الضرورية لبناء هكذا نظرية، غير أن **ماركس** لم يقدّم بصياغتها، كما تعتقد **روزا لوكسمبورغ**. قبل كل شيء لابد من **التذكير** بأنه قد تم في **الفصل الخامس عشر** من الكتاب **|||** صياغة **خاصية** عموم العملية التاريخية للإنتاج في ديناميكته، وإبراز التناقض بين شروط الإنتاج وشروط تحقيق فائض القيمة. وقد استند التفسير الماركسي للأزمات على هذا التناقض. وإضافة لذلك كانت هناك النظرية الماركسية لإعادة الإنتاج الموسع للرأسمال الاجتماعي الإجمالي - بنية أكثر عمومية، والتي لا يوجد فيها لهذا السبب أو ذاك أي أثر للتناقض المقرر بشكل مباشر حول خاصية السيرورة الاقتصادية الرأسمالية التي بنتيجتها أصبحت النظرية تستخدم لتعليل الأطروحة الغربية عن ماركس تماماً، وهي إمكانية التطور المحدود للقوى المنتجة في إطار الرأسمالية.

وهذا الذي كان ينبغي عمله، إستلزم إنتقال التناقض بين شروط الإنتاج وشروط تحقيق فائض القيمة الى صعيد رأس المال الاجتماعي. وبمساعدة هذه البنية النظرية، أمكن تفسير الظواهر القديمة والجديدة وكذلك تعليل حتمية نهاية الرأسمالية. غير أن ذلك كان يعني، منذ البداية، أن ماركس لم ينتج، بالضد مما هو شائع، نظرية كاملة للتطور الرأسمالي، هذا إضافة الى أن هناك قضية غير محلولة من طرفه ونعني بها قضية تراكم رأس المال الاجتماعي. وفي هذه الفترة لم تكن النظرية الماركسية في كل كلمة منها دوغما بالنسبة للماركسين. وبسبب جوهرها المادي/الجدلي لم يكن من الممكن أن تكون كذلك، إذ كان يتوجب على المعركة المندلعة في إطارها ضد "**التحريفية**" أن تكون فعالة، وأن تصبح أداة لتفسير الظواهر الاقتصادية والسياسية الجديدة. وإضافة لذلك فإن **روزا لوكسمبورغ**، الشجاعة في مختلف ساحات الكفاح، لم تنسحب أمام هذا التفسير، بل على العكس من ذلك أنفقت جهداً كبيراً فيما بعد كي تيرهن على أن قضية التراكم قد عولجت من طرف ماركس وبعده، وإن نظريتها متطابقة مع روح الحل الماركسي لاشكالية التراكم ولا تشكل نقيضاً لهذا الحل أو تتقاطع معه.

وفي "**تراكم رأس المال**" كان موضوع أبحاث **المؤلفة** هو عملية تطور الرأسمالية المبحوثة من وجهة نظر الشيء الميز لهذا النظام، والمكتشف والمصاغ من طرف **ماركس**، وتحديد التناقض بين شروط الإنتاج وشروط تحقيق فائض القيمة، وأنه بشكل مباشر، وبنتيجة هذا التناقض، فإن النظام **يطور** القوى المنتجة عبر صعوبات جمة وبطريقة متميزة وبوتيرة منخفضة، مقارنة بالإمكانات الفعلية. وما كان يهيم المؤلف هنا، آنذاك، هو **الأشكال الجديدة المميزة للرأسمالية عالية التطور**، الضرورية لحل هذا التناقض ونتيجته النهائية.

طبيعة نقد النظرية الماركسية لإعادة الإنتاج

كما هو المعلوم، قيّمت **روزا لوكسمبورغ**، عالياً، نظرية إعادة الإنتاج الماركسية وانتقدتها في الوقت نفسه، وهي لا تشعر بوجود أي **تناقض** في موقفها هذا. فهي من جهة **تثمن** الكثير من الخصائص الهامة لهذه النظرية، في حين **تنقد** قضايا أخرى من جهة ثانية.

إن ما كانت تشغل فيه مؤلفة " التراكم "، هو أولاً وقبل كل شيء، ذلك الصعيد الذي عُرضت فيه قضية إعادة الإنتاج والتي جرى حلها من طرف ماركس، ونعني به صعيد رأس المال الإجتماعي. من المفيد التذكير هنا بأن لوكسمبورغ أكدت، في مناسبات عديدة، راهنية وأهمية هذه المقولة الإقتصادية (رأس المال الإجتماعي)، وكذلك هيمنة رأس المال الإجتماعي على رؤوس الأموال الفردية وحركاتها. كما أنها قيمت عالياً التقسيم الذي طرحه ماركس لفائض القيمة الى ثلاثة أقسام (أجزاء). هذا إضافة الى أنها كانت تدعم فكرة تجزئة هذا المنتج الى قطاعين رئيسيين للإنتاج الإجتماعي، وكذلك دعمها لفكرة التناسبات المادية والقيمية الضرورية التي تتيح لإعادة الإنتاج البسيطة أو الموسعة أن تتم. كما أن لوكسمبورغ كانت توافق تماماً على تناول قضية إعادة الإنتاج من خلال تجاوز (اهمال) التذبذبات الدورية وإشكالية الأزمات. ولهذه الأسباب، مجتمعة، قيمت عالياً مخططات إعادة الإنتاج الماركسية. ويبدو أنها الوحيدة من بين الماركسين آنذاك التي عرفت وعلّلت الإهمية العالمية لتلك المنطلقات والأفكار والبنى النظرية التي صاغها ماركس. غير أنها وكما هو معروف، اعادت طرح القضية بصيغة جديدة. فإذا كانت هذه "المخططات" مصممة على هذا الصعيد الرفيع من التجريد، فإنها، أي "المخططات"، لا تتعلق بالرأسمالية فقط بل وكذلك بالتشكيلات الإجتماعية الأخرى. غير أن هذه "المخططات" وعندما تعرض الشروط التي يجب تأمينها دائماً وأبداً، كي يمكن للإنتاج البسيط أو الموسع أن يتم أو يحدث، نرى ان روزا لوكسمبورغ يغامر بها الاعتقاد بأن تلك المخططات لا تجيب في الوقت ذاته على السؤال الهام الذي طرحته وهو: ما هي الميكانيزمات المميزة لمختلف هذه الأنظمة التي يمكنها تأمين هذه الشروط؟.

وبالنظر لأن الرأسمالية موجودة وتتطور فإنها تؤمن هذه الشروط. غير أنه عندما يطرح السؤال : كيف تؤمن هذه الشروط؟ لا تجيب "المخططات" على ذلك، أي أنها لا تفسر ذلك. ونظراً لأن "المخططات" – بحسب روزا لوكسمبورغ- لا تتناول خاصية عملية إعادة الإنتاج الرأسمالي، فإنها (أي المخططات) ليست في وضع يفسر مجمل هذه العملية. غير أن مؤلفة " التراكم " تستنتج بأن ماركس لم يقدّم بصياغة نظرية مكتملة (تامة) لإعادة الإنتاج الرأسمالي، ولهذا فإنها تحاول لاحقاً وبشكل مقنع تعليل هذا الإستنتاج. وإنجاز هذا الهدف تُخضع المخططات الماركسية للتجربة مدخلة فرضيتين إضافيتين ثلاثاً الواقع الإقتصادي الرأسمالي: النمو المحدد لتركيب رأس المال، ومعدل فائض القيمة. وبالنتيجة يظهر وينمو، في "المخططات"، عجز في وسائل الإنتاج وفائض في وسائل الإستهلاك. وفي الممارسة الرأسمالية الملموسة، سيتمثل الأثر (العاقبة) المباشر لهذا الوضع بنمو أسعار وسائل الإنتاج، وانخفاض أسعار وسائل الإستهلاك، ولاحقاً تغيير تناسبات توزيع رأس المال لصالح إنتاج وسائل الإنتاج، بما في ذلك في حالة انعدام التوازن الحاد يمكن لهذا التغيير، في حدود ضرورية، أن يحدث بنتيجة أزمة إقتصادية (وبحسب ماركس فإن الأزمة، باعتبارها " عاصفة منظمة " تعيد حقاً في نهاية المطاف تناسبات الإنتاج الملائمة).

تركّز روزا لوكسمبورغ، في نقدها، على حقيقة أنه من غير الممكن، اعتماداً على المخططات الماركسية، تفسير التفاوتات وعشوائية تطور القطاعات وعموم الإنتاج الرأسمالي.

في ضوء المخططات الماركسية، يبدو أن هناك سوء فهم أو التباس لا معنى له يتعلق بتلك الظواهر المميزة للإنتاج الرأسمالي الفعلي، من قبيل البحث عن " حقل/ساحة خارجي للإنتاج " أي السوق الخارجية، وانبثاق فائض في رأس المال بجانب فيض السكان. هاتان الظاهرتان تستخلصان من التناقض بين شروط إنتاج فائض القيمة وشروط تحقيقها، والتي لا تؤخذ بنظر الإعتبار في "المخططات" تتمثل العاقبة (الأثر)، كما نتذكر، بإستنتاج روزا لوكسمبورغ القائل بأن المخططات الماركسية لا تلائم، على العموم، عرض عملية إعادة الإنتاج الموسع " كما تجري في الواقع وتفتح الطريق لنفسها تاريخياً ". إن عدم القبول بالعديد من الفرضيات الواردة في "المخططات"، قد برّر، أخيراً، ضرورة إستكمال عمل ماركس الأهم " الرأسمال " بـ " نظرية التراكم " اللوكسمبرغية.

الحل العام وأشكاله المموسة

منذ عدة قرون، ظهرت الرأسمالية وتطورت، وكان ذلك يعني أن قضية التراكم وجدت حلها العملي قبل أن تصاغ هذه القضية نظرياً. وبحسب مؤلفة " التراكم "، يمكن العثور على ذلك في العلاقات الإقتصادية - الإجتماعية الموجودة خارج إطار (محيط) الإنتاج الرأسمالي والتراكم.

لقد إحتل النمط الرأسمالي دوراً مهماً في هذه النظرية. وقد كانت مهمته الأولى والأهم تتمثل بشراء السلع المخصصة لرسملة جزء من فائض القيمة، تلك السلع التي كان ينعدم الطلب عليها فعلاً من طرف نمط الإنتاج الرأسمالي. وفيما بعد، وبمقابل هذه النقود، كان الرأسماليون يشترون عند المنتجين غير الرأسماليين سلعاً توافق الكتلة السلعية. وكان النقد يدور بين هذين النمطين، والسلع غير الرأسمالية المحملة بفائض القيمة غير المترسملة وتغير شكلها الطبيعي.

وفي ضوء ذلك يبدو غير مفهوم الأمر التالي وقوامه: لماذا لم يكن ضرورياً، بالنسبة لروزا لوكسمبورغ، التقسيم الثنائي الماركسي للمنتوج الإجمالي؟ إن ذلك الجزء من فائض القيمة المخصص للرسملة لم يكن من الممكن أن يولد فوراً بصيغة طبيعية مطابقة لهدفه لأنه كان ممكناً تغيير شكله عن طريق التبادل مع النمط غير الرأسمالي.

وكما نعلم، فإن الكاتبة أشارت الى/وبحثت شكلين ملموسين للعلاقات التي توجد " خارج إطار الإنتاج الرأسمالي والتراكم ". بالنسبة للشكل الأول، إعتمدت الوسط الذي نشأت وتطورت فيه الرأسمالية تاريخياً. ولكن في العمليات المبحوثة من طرفها لهذا الوسط أشارت الى أن الدولة لعبت دوراً مهماً في الإقتصاد الطبيعي وتوسيع الإنتاج السلعي. وفي طور الإمبريالية لجأت الدولة في البلدان رقيقة التطور، الى التسلح وعلى صعيد واسع، وخلقت بذلك سوقاً متميزاً للسلاح. وكما معروف فقد وجد سوق السلاح الرأسمالي، وبدرجة واضحة، خارج نموذج المجتمع الذي حلته روزا لوكسمبورغ. وكانت على قناعة بأن هذا السوق هو في وضع يحفز النمط الرأسمالي الخاص، غير أنها واجهت، على ما يبدو، صعوبات في البرهنة على ذلك على خلفية نموذجها النظري. وكان يمكن لهذه الصعوبات أن تختفي لو أنها أدخلت اليها تلك الفرضيات، التي لم يكن من الممكن، لأسباب عملية، إدخالها في النموذج المذكور: عمليات التلاعب وكذلك تمويل التسلح عن طريق العجز في الميزانية. عندها كان يمكن للدولة، في كل لحظة، شراء ذلك الجزء من المنتوج الإجمالي بصيغة أسلحة. هنا سينبثق، في إطار ذلك، فرق واضح بين النمط غير الرأسمالي العادي وسوق الدولة (التسليح هنا).

أخر مرحلة Etap لـ " تراكم رأس المال "

نتج، مباشرة، عن نظرية تراكم رأس المال لروزا لوكسمبورغ مفهوم محدد للإمبريالية. ولم يكن ذلك ظاهرة عرضية (طارئة)، ولم يكن ممكناً التخلي عنها (الإمبريالية) الى طريق سلمي نسبياً لتطور الرأسمالية. لقد تبين أن الإمبريالية تمثل نموذجاً مهماً جداً لإحتدام التناقضات بين شروط الإنتاج وشروط تحقيق فائض القيمة على صعيد العالم الرأسمالي، إضافة الى تناقضات عرضية. وقد أشارت الكاتبة الى حدوث العديد من التغيرات التالية في شروط الإنتاج:

- تطورت الرأسمالية وانتشرت بسرعة بفضل الوسط غير الرأسمالي وبوجود شروط ملائمة للتحقيق، برغم وجود مرحلة إنتقالية. وبالنتيجة، نشأت في العديد من البلدان صناعة عالية التطور ومتمركزة، من الناحية التقنية والمالية والتنظيمية، وقادرة على التوسع الهائل. ومن هنا فهمت الرأسمالية ظروف التراكم ومتطلباته، وبدأت بالصراع من أجل هذه الصناعة.

- هنا تكتفي لوكسمبورغ بهذا الفرضية (الأطروحة). ولهذا لم تحلل مؤلفة " التراكم " - المكرس للقضايا العامة لإعادة الإنتاج الرأسمالي - الظاهرة المعروفة آنذاك، الموصوفة بتعاظم النزعات الاحتكارية في الإقتصاد الرأسمالي، إذ أن ذلك كان يمثل بالنسبة لها قضية تفصيلية. ومقابل ذلك فقد اهتمت روزا لوكسمبورغ بالاحتكارات أثناء فترة سجالها مع (برنشتاين)، وفي محاضراتها في الإقتصاد السياسي، كما قدمت في عملها " أزمة الإشتراكية الألمانية " وصفاً واضحاً للإمبريالية الألمانية في فترة الحرب - فيما يتعلق بالتغيرات التي حدثت، آنذاك، في حقل الإنتاج والمالية.

- وعلى صعيد آخر، حدثت تغيرات معاكسة في شروط التحقيق، إذ جرى تدمير كلي تقريباً للوسط غير الرأسمالي في البلدان الرأسمالية، وتطورت سيرورة مماثلة بسرعة على الصعيد العالمي. وبنتيجة ذلك تنامت صعوبات تصريف كتلة السلع المتنامية بسرعة. وبدا الصراع بين البلدان الرأسمالية الرئيسية حول ومن أجل السيطرة على الأسواق الموجودة. وأصبح شعار المجموعات الرأسمالية الرئيسية متمثلاً بالهيمنة الاحتكارية على أسواقها المحلية، وكذلك الحصول على/وتأمين سوق مثالي خارجي لنفسها (وفي نفس المناطق الخارجية الخاضعة للهيمنة والإستغلال الكولونيالي).

- وبحسب نظرية روزا لوكسمبورغ، كان إدماج المناطق غير الرأسمالية (على هذا الصعيد من التجريد) بالرأسمال الإجمالي على الصعيد العالمي يمثل موضوع التوسع الإمبريالي، حيث دخلت هذه المناطق ولوحدها في الحساب. لقد تواجدت " رأسمالية صافية " فقط، والتي هي، بحسب روزا لوكسمبورغ، لم تكن قادرة لوحدها على تحقيق الجزء المتراكم من فائض القيمة، بل أن الوسط غير الرأسمالي هو الذي يمكن من تحقيق هذا الجزء.

- كان الأفق الحتمي لهذه السيرورات يتمثل بتواصل الكوارث السياسية والحروب الإمبريالية. ففي البداية إندلعت الحروب في أطراف العالم " المتحضر ". غير أن " دولاب التطور بدأ يسير "، فقد هددت الحروب البلدان الرأسمالية القديمة. وكان إنتصار واحدة من هذه المجموعات في الحرب يمثل مدخلاً لبداية حرب جديدة، وخصوصاً في إطار التطور الإقتصادي والسياسي المتفاوت للبلدان الرأسمالية. وبهذه الطريقة ظهرت الإمبريالية كتعبير سياسي لعملية تراكم رأس المال في صراعه التنافسي من أجل السيطرة على ذلك الجزء المتبقي من الوسط غير الرأسمالي الذي لم تتم السيطرة عليه حتى تلك اللحظة، وفي نفس الوقت تمثل الإمبريالية المرحلة الأخيرة من العملية التاريخية للتراكم.

- أما المفهوم النظري " الحد الإقتصادي للرأسمالية " فقد كان يمثل أثراً مباشراً للنظرية التي طورتها مؤلفة " التراكم ". كان على " شروط التراكم " أن تختفي، عاجلاً أم آجلاً، كما أن " الرأسمالية النقية " لم تكن في وضع يمكنها من تحقيق ذلك الجزء من فائض القيمة المخصص للتراكم. لقد " اختلف " هذا المفهوم عن المفاهيم القديمة لـ " الأرثوذكسين "، بما في ذلك المؤلفة ذاتها. وبحسب المفهوم السابق فإن العالم الرأسمالي، وبعد إستنفاد الأسواق الخارجية، إستطاع أن يتواجد (يعيش)، بل وأن يتطور، وبالرغم من بطئه، على أساس النمو البطيء للسوق المحلية. وكان على هذا النظام، القادر على التوسع العاصف للإنتاج والمدفوع بحافز الربح، أن يتخطى عائق السوق، مما تسبب وبدرجة متعاضمة بالكوارث الإقتصادية والهزات الإجتماعية. لقد نتج عن نظرية التراكم اللوكسمبورغية أفق بحثي آخر. فبعد إستنفاد شروط التراكم بصيغة الوسط غير الرأسمالي، لن تستطع الرأسمالية أن تتطور على العموم. وقد وطّد كلا المفهومين القناعة بأن استنفاد إمكانات التطور السريع يسبب هكذا هزات وكوارث إقتصادية - إجتماعية وسياسية، وأن الثورة البروليتارية ستطيح بالرأسمالية قبل أن تفقد هذه الأخيرة القدرة على تطوير القوى المنتجة.

تجسيد Concretization النظرية

لا بد من الإشارة الى أن نظرية روزا لوكسمبورغ مصاغة على مستوى عال من التجريد. وبالضد من النقاد الذين يبدون تدقيقاتهم بالنتائج، وبالتالي يعتبرونها نظرية خاطئة تماماً، يتوجب القيام بمحاولة تجسيد Concretization هذه النظرية.

سنحاول هنا أن نبين أن هذه النظرية يمكن تقريبها للواقع من دون الإخلال بجوهرها. ولكن يجب أن يستند تجسيدها، قبل كل شيء، على تفكيك محدد لموضوع التحليل، وعلى أساس أن تؤخذ بنظر الاعتبار بعض العناصر في هذا التحليل، وبالنتيجة تستند على تغيرات محددة في حقل النتائج.

وبحسب لوكسمبورغ ذاتها، فإنه يتوجب على النظرية العامة لإعادة الإنتاج الرأسمالي أن تفسر جانبين للقضية المطروحة : الخاصية العامة لها والمتمثلة بكونيتها، وكذلك خاصية تحقيق هذه السمة/الخاصية في الرأسمالية. من المعلوم أن السمة العامة هذه اكتشفت وتمت صياغتها من طرف كارل ماركس في الكتاب الثاني || من الرأسمال، أما في بقية الأجزاء وبالأخص في الكتاب الثالث ||، فقد جرى تفسير الخاصية الأساسية لنمط الإنتاج الرأسمالي.

إن تناول هذه الخاصية على صعيد رأس المال الاجتماعي الإجمالي يتوجب تفسير :

1. الصعوبات المتميزة التي تفترض تراكم رأس المال.
2. الوسائل والطرق الخاصة التي يحدث التراكم بفضلها، رغم مختلف العقبات.
3. عدم كفاية تلك الوسائل والطرق على الصعيد التاريخي، أي حتمية إنهيار الرأسمالية وميكانيزم إنهيارها العام.

وبالنتيجة، فقد كان يتوجب على نظرية إعادة الإنتاج الموسع أن تعرض التفسير العام للسيرورة التاريخية الفعلية لتطور وانهيار الرأسمالية. وبفضل هذه النظرية ينبغي أن يصبح مفهوماً ما يلي: تتفاوت العلاقات المميزة للرأسمالية مع الوسط الذي تتطور فيه، كما أن هذا التطور يتسم بالعشوائية، وبنسبتي رأسمال فائض بجانب فائض لقوة العمل وكبح وتيرة التراكم، والتوسع الإمبريالي. ثمة سؤال يطرح نفسه بحدّة وهو: هل أن نظرية تراكم رأس المال المطورة من طرف روزا لوكسمبورغ استطاعت تفسير السيرورة التاريخية الفعلية؟ يبدو ومن خلال العرض السابق، وفي أماكن عديدة، أن المواقف حول هذا الموضوع كانت مختلفة بشكل واضح.

ففي عام 1920 كتب الناشط السياسي المعروف ومنظر الحزب الشيوعي الألماني الشاب A.Thalheimer قائلاً: "لقد أشبع العمل النظري الرئيسي لروزا لوكسمبورغ الحاجة الأكثر أهمية للتطور اللاحق للحركة العمالية والمتمثل بأنها وضّحت، نظرياً، الجوهر التاريخي للإمبريالية على أرضية تحليل إقتصادي دقيق (...).، إنه لأمر مفهوم أن هذا العمل قد أطاح بالعديد من النتائج الماركسية، غير أن فقط ومن خلال ذلك فإن هذه النظرية بنت قدرة على دعم إنتصار الإقتصاد السياسي الماركسي عند إستخدامه لمعالجة مشكلات الواقع. وقد واجهت هذه النظرية مقاومة ضارية من طرف " مقلدي " ماركس، المتمسكين بكل حرف من حروفه، ولكنهم غير قادرين على عمل أي شيء، حتى ولو كان ذلك تطويراً بسيطاً ومستقلاً للإقتصاد السياسي (...). لقد لاقت روزا لوكسمبورغ ونظريتها، منذ البداية، معارضة وعدم فهم من طرف القوى الماركسية الجيدة " ¹⁷.

¹⁷ A.Thalheimer, Die theoretische Arbeit Rosa Luxemburgs ,, Die Internationale ,, 1920, nr 19 - 20.

وبعد ثلاثة واربعين عاما من الطرح اعلاه (أي بالتحديد في عام 1963) كتب (جوزيف زافادسكي)، وهو أحد أهم المؤرخين الإقتصاديين البولون وأهم المتضلعين بفكر روزا لوكسمبرغ قائلاً: "إن تاريخ هذا الكتاب هو تاريخ غريب بالفعل. فهو مكتوب من طرف واحدة من أعمق منظري الماركسية، ومكرس لتعليل ستراتيج وتكتيك البروليتاريا في حقبة الإمبريالية، ولكنه كان موضوعاً لنقد ضارٍ من طرف الأعداء والأصدقاء، من طرف الإشتراكيين اليمينيين ومن الشيوعيين، من طرف التحريفيين ومن الماركسيين الثوريين. غير أنه وبرغم ذلك فإن تأثير هذا الكتاب على الفكر النظري (ليس فقط الماركسي منه) مازال حياً وكبيراً " ¹⁸.

¹⁸ جوزيف زافادسكي، الكلمة الإفتتاحية : (في) : روزا لوكسمبرغ، تراكم رأس المال، وارشو 1963، ص 48-49.